



تطوير التعليم الثانوي العام في الجمهورية اليمنية في ضوء المتغيرات المجتمعية والعالمية

" " "

رسالة مقدمة من

محمد صالح حسن البطري

لأجل درجة دكتور الفلسفة في التربية

" " " تخصيص

إشراف

أ.د. نادية يوسف جمال الدين أ.د. وهيبة غالب فارع الفقيه

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين
وبعد،،،

لا يسعني في البداية وبعد الانتهاء من هذا العمل، إلا أن أقدم خالص شكري وعظيم امتناني إلى أستاذتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة/ نادية يوسف جمال الدين على ما رعنتي به من شرف قبول الإشراف على هذه الدراسة وعلى طول البال وحسن التوجيه عبر مراحل الدراسة، وحقيقة أقول أنى مهما كتبت من كلمات الثناء وعبرت بجمل التقدير لا أستطيع أن أفيها حقها، سائلًا من الله سبحانه وتعالى أن يمدّها بالصحة والعافية، وهي كذلك للأستاذة الدكتورة وهيبة غالب الفقيه، الذي كان لها فضل في تشجيع وتوجيه الباحث ومده ببعض المصادر فترة تواجده في اليمن فلها مني كل احترام وتقدير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذتي الأفضل أعضاء لجنة المناقشة لتشرفهم بقبول الإسهام في مناقشة هذه الدراسة وتحملهم عناء القراءة والمناقشة، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد إبراهيم أستاذ أصول التربية ومدير تعليم الكبار-جامعة عين شمس، وكذلك الأستاذة الدكتورة/ دلال يسن أستاذ أصول التربية بكلية الدراسات الإنسانية-جامعة الأزهر، فجزاها الله خير الجزاء ، ولا شك أن ما سيتفضلوا به من آراء ومقترنات ستكون موضع إثارة لهذا الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لأسرة معهد الدراسات التربوية وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور/ سامي محمد نصار عميد المعهد، وأعضاء هيئة التدريس بقسم أصول التربية على كل ما يقدمونه من دعم ومساندة وتشجيع لكل الطالب الوافدين، وهي كذلك إلى كل من قدم العون والمساعدة داخل اليمن وفي بلد الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أرض وشعب مصر الكريم المضياف، وإلى بلدي العزيز اليمن الذي أوفني للدراسة، وإلى كل الوطنين الشرفاء الذين يقفوا اليوم في مواجهة أقطاب المثلث المظلم التمرد، الإرهاب، دعاة الانفصال. والرحمة للشهداء.

وأخيرًا لا أدعّي أنني بلغت الكمال في هذه الدراسة فالكمال لله وحده، فإن كان فيها فضل فمن الله عز وجل، ولنا أجران كما هو ثابت في السنة النبوية، وإن كان فيها زلل فمني ونطمع في اجر الاجتهاد، ولأمل هناء أن تجد هذه الدراسة مساعها لدى صناع السياسة التعليمية ومخططوها في اليمن .

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	شكر وتقدير.
جـ و	قائمة المحتويات.
ز	قائمة الجداول.
٢٦-١	فصل تمهيدي الإطار المحدد للدراسة
٧	• الدراسات السابقة.
١٩	• مشكلة الدراسة وأهدافها.
٢١	• أهمية الدراسة وحدودها.
٢٢	• المنهج المتبوع.
٢٤	• الكلمات المفتاحية.
٢٥	• خطوات الدراسة.
٧٦-٢٧	الفصل الأول المتغيرات العالمية وال محلية وانعكاساتها على التعليم في اليمن
٢٨	أولاً: المتغيرات العالمية:
٢٨	١. ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات.
٣٣	٢. العولمة.
٣٧	٣. مجتمع المعرفة.
٤٢	٤. نظام القطب الواحد وتداعياته العالمية والإقليمية.
٤٧	ثانياً: المتغيرات المحلية:
٤٧	١. المتغيرات السياسية.
٥٢	٢. المتغيرات الاقتصادية.
٥٨	٣. المتغيرات الديمografية.
٦١	٤. المتغيرات الاجتماعية.
٦٥	ثالثاً: المتغيرات العالمية وال محلية وملامح تأثيرها على التعليم في اليمن:
٦٥	١. المتغيرات العالمية وملامح تأثيرها على التعليم .
٧١	٢. المتغيرات المحلية وملامح تأثيرها على التعليم.

رقم الصفحة	الموضوع
١٢١-٧٦	الفصل الثاني التعليم الثانوي العام في اليمن "النشأة والواقع"
٧٧	أولاً: نبذة تاريخية لتطور التعليم الثانوي عالمياً ومحلياً:
٨٠	المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الثورة والاستقلال (١٩٦٢، ١٩٦٧).
٨٣	المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد الثورة والاستقلال حتى قيام الوحدة ١٩٩٠.
٨٧	المرحلة الثالثة: مرحلة الوحدة حتى العام ٢٠٠٧.
٩٣	ثانياً: واقع بعض قضايا التعليم الثانوي العام في اليمن:
٩٣	١. فلسفة التربية وأهداف التعليم الثانوي العام.
١٠٣	٢. بنية التعليم الثانوي العام.
١٠٨	٣. سياسة القبول بالتعليم الثانوي العام.
١٠٩	٤. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الثانوي العام.
١١٣	٥. تمويل التعليم
١٦١-١٢٢	الفصل الثالث التعليم الثانوي العام في اليمن "مشكلاته واتجاهات تطويره"
١٢٣	أولاً: مشكلات التعليم الثانوي العام في اليمن.
١٢٥	١. ضعف مواعنة أهداف التعليم الثانوي.
١٢٥	٢. تخلف بنية التعليم الثانوي.
١٢٦	٣. عدم مواعنة سياسة القبول.
١٢٧	٤. ضعف مناهج التعليم الثانوي.
١٢٧	٥. ضعف ومحظوية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الثانوي العام.
١٢٨	٦. ضعف كفاءة استخدام الموارد المالية.
١٢٩	٧. ضعف كفاءة التعليم الثانوي الداخلية.
١٣٠	٨. التقاؤت في توزيع الخدمات التعليمية.
١٣١	٩. تدني مشاركة التعليم الأهلي والخاص.
١٣١	ثانياً: جهود تطوير التعليم الثانوي العام في اليمن:
١٣٢	١. على مستوى الخطط التنموية للدولة.
١٣٣	٢. على مستوى الندوات والمؤتمرات.

رقم الصفحة	الموضوع
١٤٢	٣. على مستوى السياسات والإستراتيجيات.
١٥٣	٤. على مستوى النجاحات المحرزة والالتزام الدولي.
١٥٥	ثالثاً: اتجاهات تطوير التعليم الثانوي العام في اليمن.
١٥٩	رابعاً: استشراف مستقبل التعليم الثانوي في اليمن.
٢٠٦-٢٦٢	<h3 data-bbox="793 534 999 583">الفصل الرابع</h3> <h4 data-bbox="523 583 1269 640">الاتجاهات العالمية لتطوير التعليم الثانوي العام</h4>
١٦٤	أولاً: الوظائف والأهداف الجديدة للتعليم الثانوي العام.
١٦٩	ثانياً: نماذج وخيارات معاصرة في بنية التعليم الثانوي العام.
١٨٢	ثالثاً: سياسة القبول في التعليم الثانوي العام وختارته المعاصرة.
١٨٤	رابعاً: اتجاه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الثانوي.
١٩٢	خامساً: تمويل التعليم الثانوي العام وختارته المطروحة.
١٩٨	سادساً: رؤية تحليلية لموقع التعليم الثانوي العام في اليمن من اتجاهات التطوير العالمية.
٢٣٢-٢٠٨	<h3 data-bbox="777 1089 1015 1138">الفصل الخامس</h3> <h4 data-bbox="484 1138 1309 1194">تصور مقترح لتطوير التعليم الثانوي العام في اليمن</h4>
٢٠٨	أولاً: منطلقات التصور المقترن:
٢١٥	ثانياً: أهداف التصور المقترن:
٢١٥	ثالثاً: ملامح التصور المقترن:
٢٢٧	رابعاً: متطلبات تنفيذ التصور المقترن:
٢٣٢	خاتمة الدراسة:
٢٥٧-٢٣٣	مراجع الدراسة:
٢٣٤	- المراجع العربية.
٢٥٥	المراجع الأجنبية.
٢٥٩-٢٥٨	ملخص الدراسة باللغة العربية.
٣-١	ملخص الدراسة باللغة الأجنبية.

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	٥
٨٥	جدول (١) تطور مدارس ومعلمين وطلاب المرحلة الثانوية العامة في الشطر الشمالي من اليمن سابقاً خلال الفترة (١٩٩٠/٦٤ - ١٩٩٠/٨٩)	١
٨٧	جدول (٢) تطور مدارس ومعلمي وطلاب المرحلة الثانوية العامة في الشطر الجنوبي من اليمن سابقاً خلال الفترة (١٩٩٠/٦٩ - ١٩٩٠/٨٩)	٢
٨٩	جدول (٣) التطور الكمي لإعداد مدارس وفصول ومعلمو وطلاب التعليم الثانوي العام خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ١٩٩١/٩٠)	٣
١٠٦	جدول (٤) نسب توزيع الطلبة على القسمين العلمي والأدبي خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٥ - ١٩٩١/٩٠)	٤
١١٦	جدول (٥) تطور الإنفاق العام والإنفاق على التعليم العام للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧	٥
١١٨	جدول (٦) أوجه إنفاق تمويل التعليم العام من الموازنة العامة للدولة للفترة ٢٠٠٧ - ١٩٩٠.	٦
٢٢٠	جدول (٧) يحدد المواد الإجبارية والاختيارية التخصصية والحرة وفق التصور المقترن.	٧

فصل التمهيدي

الإطار المحدد للدراسة

- الدراسات السابقة ذات الصلة.
- مشكلة الدراسة وأهدافها.
- أهمية الدراسة وحدودها.
- المنهج المتبّع.
- الكلمات المفتاحية .
- خطة الدراسة وإجراءاتها.

فصل التمهيدي

الإطار المحدد للدراسة

يعيش العالم المعاصر حالة من حالات التحولات الكبرى بفعل سياسة القطب الواحد والعلمة وثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات، التي أدت إلى اتساع وانتشار الثورة المعرفية التي أضحت القوة الأعظم في عالم اليوم والغد، وغيرها من التحولات التي أصبحت تتدخل فيما بينها تدخلاً يجعل العالم قرية صغيرة، تنتقل فيها المعلومات بسرعة فائقة، وترتَّلَّ أجزاؤه وأقاليمه ودوله وشعوبه بما يجري في أي بقعة من بقاع المعمورة.

إنه - كما رأى البعض - "عصر جديد، مهما تعلق البعض بأذىال الماضي، وأداروا عقولهم نحوه، ومهما ترسوا خلف قوانينه ومقولاته، واحتموا بحكمه وأمثاله، وتمسكون بتقاليده، فحسبنا من الماضي اسمه، حسبنا أنه صار "ماضياً" . . . فهو عصر العولمة وما بعد الحادثة، عصر المعرفة واللاليقين، عصر الاعتراف بالآخر وإذابة هويته، عصر الهيمنة والتحرر، إنه عصر المتافقضات" ^(١).

واستمراراً لهذا الاتجاه يرى آخر أنه عالم جديد لا نعرفه، عالم عدم اليقين والقلق والاضطراب، عالم كل ما نعرفه عنه أنتا لا نعرفه، عالم المعتقد المتشابك إنه عالم الثورات الكبرى في المعلوماتية والاقتصاد والعلم والمعرفة، عالم الموروثات والجينات والتقنيات البيولوجية، وتحمع بين هذه الثورات كلها ظاهرة "العلمة" التي قد تكون أفضل حظوظ الإنسان إذا كانت نزعة عالمية إنسانية، وقد تكون أسوأها إذ كانت عولمة وحشية كل شيء فيها سلعة^(٢).

وفي هذا السياق العام لعالم المفارق والمتافقضات يتعرض البشر للشعور بالدور والتمزق بين عولمة يشهدون مظاهرها وأحياناً يتحملون تبعاتها، وبين بحثهم عن الطمأنينة والأمال من خلال "التعلق بالجذور والمرجعيات التي تشبع إحساساً بالانتماء والقدرة على البقاء، وبين هذا وذاك تشوّهت خريطة الحياة وقد الاتجاه، فهو لاء يتبعون في ملذات الاستهلاك المستقر والبحث

(١) سامي محمد نصار: *قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحادثة*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥، ص ١٩.

(٢) عبد الله عبد الدايم: *العرب والهجمة على التربية والثقافة: انطباعات في: التربية والتنوير في تنمية المجتمع*, سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٩). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير ٢٠٠٥، ص ١٠.

عن مصادر الثروة والجاه، وآخرون يسقطون في قاع الفقر، أو يلوذون بثقافة الصمت، أو يؤثرون الاغتراب والعزلة^(١)، وفي كل الأحوال فإن هذه المتغيرات جعلت المفكرين يتفقون على أن ما تم إنجازه في حياة البشر في الخمسين سنة الأخيرة من القرن العشرين ربما فاق كل الإنجازات التي تمت من قبل^(٢).

وقد فرضت هذه التحولات العالمية وما صاحبها من انعكاسات مجتمعية أوضاعاً جديدة تمثل تحدياً للتعليم عامة، والتعليم الثانوي خاصة. والتعليم - بصفته متغيراً تابعاً للتحول المجتمعي أو محركاً أولياً لهذا التحول - هو بحكم دوره وطبيعته أكثر جوانب المجتمع عرضة للتغيير. وبناءً على ذلك فالمتغيرات الحادة التي ينطوي عليها المستقبل، وما يفرضه من تحديات سُرِّحَت بالضرورة هزات عنيفة في منظومة التعليم بكمالها^(٣)، الأمر الذي يقتضي التعامل معها بصورة أكثر جسارة، وأوسع تحركاً وأعمق تحولاً وأشد تنافساً من أجل البقاء والنمو.

ولمواجهة هذه المتغيرات بمختلف درجاتها ومستوياتها، يرى آخرون ضرورة الوقف إزاء التعليم بكل مؤسساته ومستوياته لمناقشة كثير من جوانبه، ومراجعة كثير من الأفكار التي طال ارتباطها به في سرعة أقرب إلى الحتمية منها إلى الاختيار. والتعليم - بحق في هذا الموقف - هو المشروع القومي الجدير بالحوار والمناقشة؛ لتقديم أفضل التصورات والحلول لمشكلاته والنهوض به على كافة المستويات^(٤) مع دعم اتجاه استمرار الجميع في التعلم مدى الحياة، وجعل

(١) حامد عمار: دراسات في التربية والثقافة (٨) مواجهة العولمة في التعليم والثقافة. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٠، ص ٧٨.

(٢) عبد الفتاح تركي: المدرسة الثانوية المصرية وتحولات العصر النوعية في المشاركة وتطوير التعليم الثانوي بمجتمع المعرفة، رؤية مستقبلية، الجزء الثاني، المؤتمر العلمي السنوي السادس للمركز ٩-١٠٢٠٠٥، ٢٠٠٥، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ص ١٢٢.

(٣) حسن الباتح عبد العاطي: التعليم العربي بين استشراف المستقبل وطلب الجودة والاعتماد، متاح على:

<http://www.uqu.edu.sa/page/ar/5438> (google 1/12/2009)

(٤) نادية جمال الدين: التعليم وأمن الوطن والمواطن العربي في عالم سريع التغيير، دراسة مقدمة إلى الندوة التربوية لاتحاد المعلمين العرب في الفترة ١٥-١٠ ديسمبر ١٩٩٤، القاهرة، ص ٢٠.

التعليم الثانوي متاحاً يمتلكه الجميع، وبحيث يصبح مطلباً ضرورياً لضمان امتلاك واستمرار امتلاك المعرفات والمهارات والكفايات التي يؤسس عليها التعليم في مراحل العمر التالية^(١).

ويعد التعليم الثانوي من أهم ركائز النظام التعليمي، ليس فقط بسبب موقعه كهمزة وصل بين مرحلتي التعليم الأساسي والتعليم العالي فحسب، بل أيضاً لأنّه يمثل مرحلة منتهية ووصلة في آن واحد. وقد دعت أهمية هذه المرحلة رجال الفكر التربوي والمهتمين بشؤون التعليم في مختلف البلدات المتقدمة والنامية على حد سواء إلى إعادة النظر في شكله ومضمونه، ومحاولة التجديد في نظمه ومحنته وطرائقه ومساراته؛ حتى يستطيع مواكبة متغيرات العصر التكنولوجية والمعرفية^(٢)، بما يمكنها من الوفاء بمتطلبات المجتمع سواء من مخرجات تتجه إلى سوق العمل، أو التوجه إلى التعليم العالي، وفي كلتا الحالتين يحتاج الأمر إلى مخرجات قد أعدت أعداداً جيداً.

وفي الفترة بين (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) عقد مؤتمران - بمشاركة المنظمات الدولية المهتمة بالتعليم - هما مؤتمراً جو متدين في تايلاند، و دكار في السنغال، ومنذ ذلك التاريخ طرح الاهتمام بالتعليم ، وقد بحثا التعليم الأساسي الذي بالضرورة انتقل لما بعده، وحيث فرصة مجتمع المعرفة واقتصاد التعليم، والعمل على الارتقاء بنظام التعليم كله، بكلّة المؤسسات التعليمية العاملة من أجل الإنسان والمجتمع. ومن هنا يصبح الاهتمام بالتعليم الثانوي جزءاً من كلّ، حيث أدى التوسع في مرحلة التعليم قبله إلى ضرورة إعادة التفكير في المرحلة الثانوية، التي هي واسطة العقد، والتي لم تلق نفس الاهتمام الذي حصل عليه التعليم الأساسي قبله، والجامعي بعده.

وقد ظهر الاهتمام بالتعليم الثانوي في اليمن منذ مطلع ستينيات القرن العشرين، حيث البدايات الأولى لنشأته بمعناها الحديث^(٣)، وتمثل ذلك في إصدار العديد من القوانين المنظمة للتعليم الثانوي، كان من أهمها قانون تنظيم التعليم الثانوي العام عام ١٩٦٤^(٤). وقد عكست طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية نفسها على التعليم؛ حيث اتجه التعليم الثانوي العام - في مرحلة ما

(١) Secandary Education: Gurrent- Trends, available at, <<http://answers.com/topic/secondary-education-gurrentrends>>2008.

(٢) محمد الفالوقي، رمضان القذافي: التعليم الثانوي في البلاد العربية، ط. ٢. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٧، ص. ٧.

(٣) وزارة التربية والتعليم: تطور التعليم منذ ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٩٢ إلى العام الدراسي ١٩٧٤ - ١٩٧٥. صنعاء: وزارة التربية والتعليم، ١٩٧٥، ص ٢٧.

(٤) وزارة التربية والتعليم، الإداره العامة للإحصاء والتخطيط: التعليم في موكب الثورة الوحده. صنعاء: مطبع الكتاب المدرسي، ١٩٩٥، ص ٧٩.

قبل الوحدة، في المحافظات الشمالية – إلى ما كان سائداً في المدارس المصرية، في حين كان التعليم في المحافظات الجنوبية يسير وفقاً لما كان سائداً في الدول الاشتراكية، خاصةً الاتحاد السوفيتي سابقاً، وتحديداً منذ قيام الحزب الاشتراكي اليمني وتوليه السلطة عام ١٩٧٨.

ومع قيام دولة الوحدة عام ١٩٩٠ وصدور قانون التربية والتعليم رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢ – الذي تم بموجبه دمج النظام التعليمي – زاد الاهتمام بالتعليم الثانوي، خاصةً من الناحية الكمية؛ إذ ارتفع عدد الطلاب ومعدلات الالتحاق من (١٣٣٥٣٥) عام ١٩٩٢^(١)، ليصل عام ٢٠٠٧ إلى (٥٦٠٩٥٧) طالب وطالبة تقريباً^(٢)، كما تمت بعض الإصلاحات الجزئية في بعض عناصر منظومته، وفي إطار ذلك الإصلاح أدخلت تغييرات – في البنى والتظيمات التربوية – في محتوى المقررات الدراسية، وتم الاستغناء عن المعلمين المغارين والمعاقدين^(٣)، وتحسنت أوضاع المعلمين المادية نسبياً بصدور وإقرار قانون المعلم والمهن التعليمية رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٨ الذي بموجبه كفل لهم بعض المزايا المادية والمعنوية^(٤). وقد اعتبرت الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ التعليم الثانوي ركيزة السلم التعليمي ومرحلة الإعداد للدراسة الجامعية والحياة العملية^(٥)، وتوج هذا الاهتمام بعقد المؤتمر المعنى بتطوير التعليم العام، وإقرار الإستراتيجية ذات العلاقة بنهاية عام ٢٠٠٧.

ورغم ذلك الاهتمام فإن التعليم الثانوي العام بوضعه الراهن تواجهه – وطلابه ونظامه – كثير من المشكلات، بسبب وضعه في قلبين جامدين هما الآداب والعلوم، وهذا التقسيم ربما حال دون الاستفادة الكافية من اختلاف ميول الطلاب ومواهبهم واستعداداتهم في تنمية قدراتهم ، وتهيئة الاندماج في مجالات الحياة العملية بعد تخرجهم، إلى جانب العديد من الاختلالات الأخرى التي

(١) وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٣ . صنعاء: الأفاق للطباعة والنشر، ديسمبر ١٩٩٣.

(٢) وزارة التربية والتعليم، الإداره العامة للإحصاء والتخطيط: البيانات الإحصائية للتعليم العام للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ص. ٨.

(٣) مركز البحوث والدراسات التربوية: تصور مقترن لإعادة هيكلة النظام التعليمي والتربوي بما يتلائم والاحتياجات المستقبلية، سلسلة دراسات أبحاث. صنعاء: إعداد: عبد الجبار، وسامي شمسان، ٢٠٠٢، ص. ٩.

(٤) وزارة الشؤون القانونية: الجريدة الرسمية، قانون المعلم والمهن التعليمية. صنعاء: مطبع التوجيه المعنوي، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ١٥-١٦.

(٥) وزارة التخطيط والتعاون الدولي: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثانية للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ . صنعاء: أغسطس ٢٠٠٦، ص ١٤٠.

تواجه جميع عناصر منظومته، التي نتجت عن الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي مرت وتمر بها اليمن، وكذا التحديات الناجمة عن المتغيرات العالمية التي يمكن اعتبارها تحديات القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن أن جميع عناصر المنظومة التعليمية لا تزال تنقصها الكيفية والنوعية، بالإضافة إلى العديد من المشكلات وجوانب القصور الأخرى^(١).

ولهذه الأسباب وغيرها اتجهت اليمن - مع مطلع العقد الجديد من القرن الحالي - إلى تبني سياسة التخطيط الاستراتيجي، وأقرت العديد من السياسات والاستراتيجيات، وتطلب وبالتالي دراستها ودراسة ما تتبناه ومن أهمها الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي، والإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتكنولوجيا، وإستراتيجية التعليم العالي، وأخيراً الإستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي العام، وهي في مجملها تهدف إلى إصلاح وتطوير التعليم في اليمن.

ومن هنا فإن عملية تطوير التعليم الثانوي صارت مهمة حتمية وضرورية، ولا يمكن أن تكتمل حلقاتها إلا بقراءة متخصصة للتوجهات التربوية المعاصرة في جميع مكونات منظومته خاصة ما يتصل بأهداف المرحلة وبنيتها ونظم وسياسة القبول المتبعة، واستخدامه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخيارات التمويل المطروحة. ومن خلال ما سبق، واتصاله بالواقع الراهن للتعليم الثانوي ومشكلاته، يمكن بناء مقترن للتطوير يتفق وروح العصر واحتياجاته، وبحيث "يدعم الأركان الأربعة للتعليم وهي: تعلم كيف تعرف؟ وتعلم كيف تعمل؟، وتعلم أن تحب مع الغير، وتعلم لتكون^(٢) ذلك أن التعليم الذي لا يرتقي إلى مستوى العصر ولا يتلاءم مع

(١) للمزيد أنظر في هذا:

- مركز البحث والتطوير التربوي: دور التعليم الثانوي في تنمية الوعي بالمهن لدى طلبة الصف الثالث في الجمهورية اليمنية. صنعاء: إعداد: عبد الباسط عبد الرحيم عقيل، وأخرون، ٢٠٠٥، ص ١٧.
 - اليمن: تقرير التنمية البشرية. صنعاء: إصدارات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٤، ص ٨١، ١٢٤.
 - رئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى لتنظيم التعليم: مؤشران التعليم في الجمهورية اليمنية، مراحله - أنواعه المختلفة، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، الإصدار الخامس. صنعاء: ٢٠٠٧، ص ٧.
 - المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية: التقرير الاستراتيجي اليمني، ٢٠٠٤. صنعاء: دار المجد للطباعة والنشر، ص ١٧٨.
 - مركز البحث والتطوير التربوي: "تصور مقترن لإعادة هيكلة النظام التعليمي والتدريسي بما يتلاءم والاحتياجات المستقبلية"، سلسلة دراسات أبحاث، مرجع سابق، ص ٢١.
- (٢) يوجش أثال: التعليم في بيئة متغيرة: وظائف اجتماعية جديدة، مجلة مستقبليات، العدد (١١٧). القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، مارس ٢٠٠١، ص ص ١٨، ٢٠.

المتغيرات ولا يسايرها، هو تعليم محكوم عليه بالفشل، وبالتالي فهو غير أهل ليكون تعليم المستقبل^(١)، مع مراعاة أن تقوم عملية التطوير تلك على أساس علمية نابعة من المجتمع وظروفه وإمكاناته المتاحة، وهو غاية الدراسة ودفتها.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

تمكن الباحث من الحصول على عدد من الدراسات اليمنية والدولية والعربية والأجنبية التي تناولت التعليم الثانوي، وهي في مجملها دراسات لها قيمتها وأهميتها للدراسة الحالية إذ خدمتها من زوايا متعددة، وقد تم ترتيبها تاريخياً من الأقدم إلى الأحدث، وفي خطوات تبدأ بتلخيص لأهم ما ورد بها، من حيث الأهداف والمنهج المستخدم وأدواته، وأهم النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم التعقيب العام على جميع الدراسات وبيان مدى استفادة الدراسة الحالية منها واختلافها معها، وتم تقسيمها إلى محاور رتبت حسب أهميتها للدراسة الحالية، وإفادتها منها، وهي على النحو التالي:

١. دراسات محلية تناولت التعليم الثانوي في اليمن.

٢. تقارير ودراسات دولية تناولت التعليم الثانوي عالمياً ومحلياً.

٣. دراسات عربية تناولت التعليم الثانوي.

٤. دراسات أجنبية تناولت التعليم الثانوي.

أولاً.. دراسات يمنية تناولت التعليم الثانوي:

أثناء البحث عن الدراسات العلمية السابقة التي تناولت التعليم الثانوي العام في اليمن، تبين - على حد علم الباحث - ندرة ومحودية رسائل الماجستير والدكتوراه في هذا المجال، ولم يجد سوى الدراسات التالية:

١- دراسة عبد الله حمود سعيد^(١): دراسة مقارنة للتعليم الثانوي الشامل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا والسويد ومدى إمكانية الاستفادة منه في الجمهورية اليمنية.

(١) عبد العزيز التويجري: التعليم العربي الواقع والمستقبل، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة، إيسيسكو، ٢٠٠٣، ص ٢٦.

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات البحثية الآتية:

- ما فلسفة التعليم الثانوي وأهميته في الجمهورية اليمنية؟

- ما واقع التعليم الثانوي الشامل في دول المقارنة (الولايات المتحدة الأمريكية- إنجلترا -السويد)

وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت إلى عدد من النتائج ومنها: عدم وضوح أهداف التعليم الثانوي وفلسفته، ما أدى إلى عدم استقرار السياسة التعليمية، وعدم وجود صيغة تشريعية للتعليم الثانوي.. وأوصت الدراسة بضرورة أن تكون مدة التعليم الثانوي أربع سنوات، وتهلل الطلاب للالتحاق بالتعليم العالي، وتحديد سياسة لقبول بالتعليم الثانوي بألوانه المختلفة في ضوء السياسة التعليمية الجديدة.

٢ - دراسة حمود محمد السياني (١٩٩٩)^(٢): تطوير التعليم الثانوي لمقابلة احتياجات التنمية الشاملة في الجمهورية اليمنية.

هدفت الدراسة إلى تطوير التعليم الثانوي في الجمهورية اليمنية ليصبح ملبياً لاحتياجات التنمية الشاملة من خلال التعرف إلى الاحتياجات الأكثر أهمية ومعرفة مدى استجابة واقع التعليم الثانوي لها، وتحديد البرامج والتجديفات التربوية الأكثر مناسبة لتحسين التعليم الثانوي وجعله ملبياً لاحتياجات التنمية.

واستخدمت الدراسة لتحقيق هذه الأهداف "المنهج الوصفي" مستعينة في ذلك بإحدى أدواته البحثية وهي "الاستبانة" وقائمة أخرى تحتوي على احتياجات التنمية، ولتحليل هاتين الأدواتين استخدمت الدراسة العمليات الحسابية المناسبة.

وتوصلت الدراسة إلى إجماع عينة الدراسة على أهمية حاجات التنمية، خصوصاً ما يتعلق منها بإحساس المسؤولية، والسعى لتطوير القدرات العملية والتقنية، وحب العمل، وإتباع

^(١) عبد الله حمود سعيد: "مقارنة للتعليم الثانوي الشامل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا والسويد ومدى إمكانية الاستفادة منه في الجمهورية اليمنية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.

^(٢) حمود محمد السياني: "تطوير التعليم الثانوي لمقابلة احتياجات التنمية الشاملة في الجمهورية اليمنية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية- حنوب، جامعة الجزيرة، السودان، ١٩٩٩.

الأسلوب العلمي في التفكير وإيقان العمل، وأشارت إلى أن مخرجات التعليم الثانوي الحالي لا تلبي هذه الاحتياجات.

كما توصلت الدراسة إلى أن أكثر البرامج والتجديدات التربوية المناسبة لتلبية احتياجات التنمية الشاملة - التي أجمع عليها فنات العينة - هي: إعداد النساء للمشاركة بفعالية، إدخال الدراسات العلمية، تطوير المناهج وبرامج تأهيل المعلم، وضع معايير واضحة لترشيح وتعيين مديري المدارس، توفير قاعات الأنشطة والمخبرات، شمولية التقويم.. بينما احتلت إلزامية التعليم الثانوي وقضايا أخرى مرتبة ثانية. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق البرامج والتجديدات التربوية الأكثر مناسبة، وزيادة التركيز على تنمية المهارات الفعلية لدى الطلبة، ورفع مستوى المعلمين والإدارة المدرسية.

ثانياً.. التقارير والدراسات الدولية التي تناولت التعليم الثانوي عالمياً ومحلياً:

التقارير والدراسات الدولية التي تناولت التعليم كثيرة ومتعددة، وكان الأقرب إلى الدراسة الحالية - مما أمكن الحصول عليه - التقارير والوثائق التالية:

١- اليونسكو (٢٠٠٤)^(١): تأمين التعليم الجيد لكل الشباب: التحديات والاتجاهات والأولويات:

استهلت الوثيقة بمدخل أوضحت فيه الإشكاليات والتحديات التي تواجه تعليم الشباب، مؤكدة أنه لا يكفي أن يكون التعليم الثانوي متطروراً لكي يستجيب للطلب المتزايد فحسب، بل يجب إعادة تحديد معالمه وتتجديده وتحسينه، إذا أريد له أن يؤدي الوظائف الموكلة إليه، مؤكدة أن نماذج التعليم الثانوي الحالية لم تعد تتوافق ومتطلبات مطلع القرن الحالي، واحتياجات الشباب من التعليم.

وت تكون الوثيقة من ثلاثة أقسام رئيسية، تناول القسم الأول منها بعض الأفكار والبيانات الخاصة بالعولمة وعناصرها، والتحديات التربوية التي تطرح نفسها على مرحلة المراهقة وأولى مراحل الشباب، وتبحث فيما بين الخيارات لمواجهة هذا التحدي، خصوصاً أن التعليم الثانوي - كما ترى الدراسة - ما زال يتعامل مع المعرفة كما لو كانت ثابتة لا تتغير. وفي سياق حديث

^(١) اليونسكو: تأمين التعليم الجيد لكل الشباب: التحديات والاتجاهات والأولويات، وثيقة مرجعية مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتربية، الدورة السابعة والأربعين بجنيف في الفترة ١-٨ سبتمبر ٢٠٠٤.